المشهد السياسي

القرار الأمريكي بخصوص مكتب منظمة التحرير في واشنطن.. دوافعه وأبعاده

مركز رؤية للتنمية السياسية

مركز رؤية للتنمية السياسية

2017

العنوان : القرار الأمريكي بخصوص مكتب منظمة التحرير فى واشنطن .... دوافعة وابعاده

السلسلة : المشهد السياسي

الكاتب : **وحدة البحوث والدرسات**

الشهر/ السنة: ديسمبر /2017

جميع الحقوق محفوظة لمركز رؤية للتنمية السياسية © 2017

يسعى مركز رؤية للتنمية السياسية أن يكون مرجعية مختصة في قضايا التنمية السياسية وصناعة القرار، ومساهماً في تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والاعتدال والتسامح. ويسعى المركز إلى تنمية القدرات والإمكانيات السياسية لدى الأفراد والجماعات والأحزاب في المنطقة، بما يخدم بناء مجتمعات ودول مدنية وديمقراطية قائمة على مبادئ حق تقرير المصير والحرية، بما يساعد على نبذ العنف والتطرف، والمساهمة في إنجاز الشعوب لحقوقها السياسية والمدنية لاسيما الشعب الفلسطيني.

ويهدف المركز إلى مساعدة الكفاءات العلمية والبحثية في مجال العلوم الإنسانية في تطوير مهاراتها و وتنميتها، وتوفير الدعم السياسي والأكاديمي للفلسطينيين، ورعاية الطاقات الثقافية، وتنمية المهارات السياسية لدى الشباب. ويسعى إلى فهم قضايا المجتمع المدني، وتمكين المرأة من خلال أدوات البحث العلمي في الحقول الاجتماعية والإنسانية والسياسية.

Vision Center for Political Development

İkitelli Organize San. Bölgesi Mah. Hürriyet Bulvarı Enkoop Sanayi Sitesi No:70/33

Başakşehir / Istanbul.

Tel: +90 2126310107

www.vision-pd.org/

تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية عن قرارها بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، فقد عادت وزارة الخارجية الأمريكية ووافقت على بقاء مكتب المنظمة مفتوحًا، ولكن على أساس قيود جديدة، تشترط لرفعها أن يرتبط عمل المكتب بتحقيق سلام شامل ودائم بين الفلسطينيين والإسرائيليين.[1]

وقد جاء الاشتراط الأمريكي شديد الوضوح، إذ منح مكتب المنظمة فرصة 90 يومًا لإثبات انخراط الفلسطينيين في محادثات سلام جادّة مع الإسرائيليين.[2] وحسب ردّ وزارة الخارجية الأمريكية على أسئلة صحيفة القدس، فإنّ القيود المفروضة الآن على مكتب منظمة التحرير، قد تُرفع في حال رأى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أن "الفلسطينيين يشاركون في مفاوضات مباشرة، وذات مغزى، مع إسرائيل".[3]

وبينما ربط البعض قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير بالضغوط الأمريكية على السلطة الفلسطينية لعرقلة المصالحة، فإن مراقبين آخرين رأوا أن الهدف الأمريكي من ابتزاز السلطة لا علاقة له بالمصالحة، وإنما لحمل جميع الفلسطينيين، بما في ذلك حركتا حماس والجهاد الإسلامي، على الدخول في مشروع التسوية.[4]

وكان صلاح البردويل، عضو المكتب السياسي لحركة حماس، بعد خروج الفصائل الفلسطينية من جولة الحوار الأخيرة في القاهرة، في يومي 21 و22 تشرين ثاني/ نوفمبر، قد صرّح بأنّ "الضغوط الأميركية نجحت في دفع السلطة للتراجع عن ملفات المصالحة"، وبأن ماجد فرج، مدير جهاز المخابرات العامة، أبلغ حماس أن السلطة "لا تستطيع التقدم في المصالحة بسبب الضغوط الأميركية".[5]

وفي حين عدّ البعض قرار إغلاق المكتب من جملة تلك الضغوط، إلا أن آخرين رأوا أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى هذا النوع من الضغوط في مسألة من هذا النوع، وهو ما يعني أن قرار الإغلاق، أو التهديد بالإغلاق، يندرج ضمن ضغوط ترمي لأهداف أكبر من موضوع المصالحة.[6]

وكان قرار الإغلاق الأمريكي، الذي أبلغت به منظمة التحرير الفلسطينية في 17 تشرين ثاني/ نوفمبر الماضي، قد استند إلى ادعاء انتهاك منظمة التحرير للقانون الأمريكي، حيث كان الكونغرس

---

[1] . واشنطن تبقي مكتب منظمة التحرير مفتوحا بشروط، موقع الجزيرة نت، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/6cBEyw

[2] . المصدر السابق.

[3] . "الخارجية الأميركية" توضح لـ "القدس" معطيات التراجع عن قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير، موقع صحيفة القدس الفلسطينية، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/UzmCzB

[4] . محللون: الاصطفافات الإقليمية والضغوط الأمريكية تضاعف التحدّيات أمام المجتمعين بالقاهرة اليوم، موقع صحيفة القدس الفلسطينية، 21 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/AVyma7

[5] . البردويل: خرجنا باتفاق بلا معنى وبيان باهت بسبب الضغوط الأميركية على السلطة، موقع وكالة شهاب، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/XqneVp

[6] . ساري عرابي، المصالحة.. النوايا واللعبة والمناورة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 25 تشرن ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/71fn5H

الأمريكي قد تبنّى في كانون الأول/ ديسمبر من عام 2015، قانونًا ينصّ على منع منظمة التحرير من إدارة مكتبها في واشنطن، في حال أقدمت المنظمة على دعوة محكمة الجنايات الدولية لفتح تحقيق في انتهاكات الإسرائيليين بحق الشعب الفلسطيني.[٧]

وكان صائب عريقات، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، قال إنّ المنظمة تلقت رسالة خطيّة من وزارة الخارجية الأمريكية، تفيد بـ "عدم استطاعتها تمديد فتح مكتب المنظمة في واشنطن، وذلك نظرا لانضمام السلطة إلى محكمة الجنايات الدولية".[٨]

ويقصد المسؤولون الأمريكيون بذلك خطاب الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2017، الذي قال فيه إنّ السلطة الفلسطينية قد دعت محكمة الجنايات الدولية إلى فتح تحقيق في اعتداءات الإسرائيليين على الفلسطينيين.[٩]

لكنّ قرار التراجع عن الإغلاق، ومنْح المكتب مهلة لإثبات جدية منظمة التحرير الفلسطينية في انخراطها في محادثات سلام مع الإسرائيليين خلال 90 يومًا، يزيل الالتباس حول النوايا الأمريكية الحقيقية من ابتزاز السلطة الفلسطينية من خلال تجديد رخصة عمل المكتب.

ورغم ربط القرار بالقانون الأمريكي، أي بتوجّه السلطة الفلسطينية لمحكمة الجنايات الدولية بما يخالف قرار الكونغرس المُشار إليه، فإنّ النوايا الأمريكية الفعلية، كانت معلنة منذ البداية، حسب ما قالته إدارة ترامب.

فقد شرحت الإدارة الأمريكية في حينه أن ترامب سيقرر خلال 90 يومًا ما إذا كان الفلسطينيون منخرطين في محادثات سلام جادّة وهادفة، أم لا؟ ثم سيطلب من الكونغرس إغلاق المكتب أو استمرار فتحه.[١٠] غير أنّ الذي تغيّر هو إبقاء إغلاق المكتب مفتوحا ولكن بقيود، ومن بين هذه القيود ضرورة ربط أنشطة المكتب بالقضايا المتعلقة بتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين[١١].

---

[7] . تعرف على مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن، موقع الجزيرة نت، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/w6WY9c

[8] . المصدر السابق.

[9] . المصدر السابق.

[10] . المصدر السابق.

[11] . واشنطن تبقي مكتب منظمة التحرير مفتوحا بشروط، موقع الجزيرة نت، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/6cBEyw

جذور المسألة

يبدو القرار في أساسه من الناحية القانونية الصرفة سليمًا، فمكتب منظمة التحرير يعمل في واشنطن بقرار استثنائي يجري تجديده كلّ ستة شهور، وذلك منذ عام 1994 بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وبقرار من الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون، الذي ألغى بدوره قرارًا آخر كان يحظر على منظمة التحرير افتتاح مكتب لها في الولايات المتحدة.[12]

ففي عام 1987، اعتمد الكونغرس الأمريكي قانون مكافحة الإرهاب، الذي تناول في واحدة من فقراته منظّمة التحرير الفلسطينية، وعلى نحو يحظر عليها، وعلى أيّ من هيئاتها ومكوناتها، إقامة مكاتب لها على أراضي الولايات الأمريكية، ويحول دون قدرتها على صرف أموال، أو جمع تبرعات في الولايات المتحدة.[13]

حتى عام 1994، عمل مكتب المنظمة باسم "مكتب الإعلام الفلسطيني"، وقد أغلِق بعد القرار آنف الذكر، وتحوّل طاقمه للعمل في مقرّ بعثة الجامعة العربية، إلى أن عمل منفردًا باسم "مركز الشؤون الفلسطينية"، لكن منعته الحكومة الأمريكية من إقامة اتصال بمنظمة التحرير، أو تلقي أموال منها.[14]

بعد توقيع اتفاقية أوسلو، اعتمد الكونغرس الأمريكي قانونًا جديدًا سمّاه "قانون السلام في الشرق الأوسط"، يسمح للرئيس الأمريكي بتجميد المواد التي تمنع منظمة التحرير من إقامة مكتب لها في واشنطن، ومن إنفاق الأموال في الأراضي الأمريكية، وعلى نحو قابل للتجديد كل ستّة شهور، وبتفويض سنويّ من الكونغرس للرئيس، وعلى أساس التزام منظمة التحرير بالامتناع عن تنفيذ "أعمال إرهابية"، وإثبات التزامها بكل ما يترتب عليها في اتفاقية السلام، ورسائل الاعتراف المتبادل مع "إسرائيل".[15]

مكتب منظمة التحرير، الذي عمل بصفته بعثة دبلوماسية مجردة من الامتيازات والحصانة، وممنوعة من ادعاء تمثيل "دولة فلسطين"،[16] ظلّ عمله استثنائيًا، بما يجعل القوانين المعادية لمنظمة التحرير سارية من حيث الأصل، وهو ما حوّل فكرة المكتب، والعلاقة بالولايات المتحدة، إلى أداة ضغط وابتزاز أمريكي، حيث أثيرَ الموضوع عدة مرات سابقة، للضغط على الفلسطينيين حينها.

---

12 . المصدر السابق.

13. تقرير عن الكونغرس الأمريكي ومنظمة التحرير الفلسطينية، موقع إعلام فتح: مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، 20 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/YgUin9

14 . المصدر السابق.

15 . المصدر السابق.

16 . المصدر السابق.

فقد سبق واتّخذ الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن عام 2008، قرارًا بتخفيض "وضع" المكتب، ثم تراجع عنه بتمديد الإذن له بالعمل ستة شهور أخرى.[17] وفي أواخر عام 2015، بعث المرشح الرئاسي تيد كروز رسالة موقعة من 30 نائبًا في الكونغرس، إلى إدارة الرئيس الأمريكي السابق بارك أوباما، تطالبه بإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، بزعم أنها "تدعم الإرهاب".[18]

وكانت متحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قد ردّت على تلك الرسالة بقولها إنّ "إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، سيضر بجهود واشنطن الجارية، التي تهدف إلى تهدئة التوتر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والنهوض بحل الدولتين، وتعزيز الشراكة الأمريكية الفلسطينية"،[19] منوهة إلى أن "كل حكومة أميركية منذ 1994 عملت بالاستثناء الوارد في القانون؛ لإبقاء مكتب منظمة التحرير الفلسطينية مفترحًا".[20]

من الواضح أن القرار الذي صدر في كانون أول/ ديسمبر 2015، الذي يربط استمرار عمل مكتب منظمة التحرير بامتناعها عن حثّ محكمة الجنايات الدولية على التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، هو قرار مُسيّس، ذلك بدليل استمرار تجديد الإذن الاستثنائي له سابقًا، رغم تحرك قيادة المنظمة أكثر من مرّة باتّجاه محكمة الجنايات الدولية،[21] وبدليل الأحداث العديدة التي حصلت منذ عام 1994، وكان يمكن استغلالها لإغلاق المكتب، كأحداث انتفاضة الأقصى عام 2000، وأخيرًا، بدليل التراجع عن القرار لصالح فرض القيود على المكتب بدلًا من إغلاقه.

ردود الأفعال

- الموقف الرسمي

صدرت أول ردود الأفعال الفلسطينية الرسمية عن صائب عريقات، أمين سرّ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، الذي قال إنّ المنظمة ردّت على الإدارة الأمريكية، برسالة خطيّة تقول فيها: "في حال قامت الولايات المتحدة بإغلاق مكتب منظمة التحرير، فإننا سنعلق اتصالاتنا مع الإدارة الأميركية بكل أشكالها، لحين إعادة فتح المكتب".[22]

---

17 . بوش يمدد الإذن الممنوح لمكتب منظمة التحرير بواشنطن، موقع صحيفة الشرق الأوسط، 14 شباط/ فبراير 2008، https://goo.gl/hcA5pV

18 . مرشح رئاسي أمريكي يطالب بإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن، موقع صحيفة القدس العربي، 23 كانون أول/ ديسمبر 2015، https://goo.gl/WBJWXs

19 . واشنطن: إغلاق مكتب منظمة التحرير مُضر بجهودنا نحو حل الدولتين، صحيفة القدس الفلسطينية، 23 كانون أول/ ديسمبر 2015، https://goo.gl/zrc8vM

20 . المصدر السابق.

21 . أسامة أبو ارشيد، عن أزمة بعثة منظمة التحرير في واشنطن، موقع صحيفة العربي الجديد، 24 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/3rtM3D

22 . عريقات: تلقينا رسالة خطية من الخارجية الأميركية بعدم تمديد فتح مكتب المنظمة في واشنطن، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/tpkgNK

من جهتها، استنكرت الرئاسة الفلسطينية، وعلى لسان الناطق باسمها نبيل أبو ردينة، القرار الأمريكي، حيث اعتبرته "خطوة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات الأمريكية الفلسطينية".[٢٣] وأضافت "إن الجانب الفلسطيني لم يتلق أي أفكار رغم مضي أشهر طويلة، وانعقاد لقاءات متعددة مع الجانب الأميركي، مما يفقد الإدارة الأميركية أهليتها للقيام بدور الوسيط، وانسحابها من مهامها كراعية للعملية السياسية".[٢٤]

وكان مجلس الوزراء الفلسطيني، في جلسة طارئة، قد أعرب عن رفضه للقرار، قائلًا إن الخطوة "غير مسبوقة"، داعيًا الإدارة الأمريكية إلى "التراجع عن قرارها إذا ما أرادت أن يُنظر إليها على أنها راعية نزيهة لعملية السلام". وشدد مجلس الوزراء على أنه كان الأولى بالإدارة الأميركية أن تقوم برفع مستوى التمثيل الفلسطيني في الولايات المتحدة الأميركية".[٢٥]

كما عبّرت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية عن استغرابها من القرار الأمريكي، قائلة "إن رسالة الخارجية الأميركية لا تساهم في خلق أجواء ومناخات إيجابية، لإنجاح جهود ترامب لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، وتعكس في ذات الوقت قراءة غير موفقة لحقائق الصراع، وما يدور على أرض الواقع".[٢٦]

وبدوره، رفض المجلس الوطني الفلسطيني القرار، واعتبره رئيس المجلس سليم الزعنون، ابتزازًا ومحاولةً من الإدارة الأمريكية للضغط على الجانب الفلسطيني، واستنكر الربط بين عمل مكتب منظمة التحرير، وبين حقّ الفلسطينيين في الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، وإحالة الانتهاكات الإسرائيلية للتحقيق فيها.[٢٧]

- الفصائل الفلسطينية

أصدرت اللجنة المركزية لحركة فتح في 25 تشرين ثاني/ نوفمبر، بيانًا بخصوص القرار الأمريكي. وقد جاء البيان متأخرًا بعد التراجع الأمريكي عن القرار، وقالت فيه اللجنة إنها "توقفت عند محاولات استهداف ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، ومحاولات بعض الجهات

---

[23] . أبو ردينة: الإجراء الأميركي ضد مكتب المنظمة في واشنطن يثير الاستغراب، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/L6kMH2

[24] . المصدر السابق.

[25] . مجلس الوزراء يرفض في جلسته الطارئة قرار الخارجية الأميركية عدم التمديد لمكتب المنظمة، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/d1Zo85

[26] . "الخارجية والمغتربين" تطالب نظيرتها الأميركية إعادة النظر في التوجهات التي تضمنتها رسالتها إلى القيادة الفلسطينية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/23hean

[27] . المجلس الوطني يرفض موقف الإدارة الأميركية بعدم التجديد لمكتب منظمة التحرير، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/YsgoLN

إغلاق الممثلية". وشجبت اللجنة المركزية في هذا المجال "شبكة القوانين المعادية للشعب الفلسطيني وللمنظمة، التي أقرها الكونغرس الأميركي عبر السنين".[٢٨]

وكان عزّام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، قد صرحّ قبل ذلك، بمضمون ما قاله صائب عريقات عن تجميد جميع الاتصالات بواشنطن إلى حين التراجع عن قرار إغلاق المكتب.[٢٩] وقد أكّد محمود العالول، نائب رئيس حركة فتح، أن "القيادة علّقت اتصالاتها بالكامل مع الجانب الأمريكي، على خلفية إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، باستثناء الاتصالات المتعلقة بهذه القضية".[٣٠]

من جهتها، أصدرت حركة حماس تصريحًا صحفيًا اعتبرت فيه القرار الأمريكي، وربطه عمل مكتب منظمة التحرير بالامتناع عن التوجّه لمحكمة الجنايات الدولية، هو تأكيد على أن الولايات المتحدة طرف منحاز بالكامل للاحتلال، وليس وسيطًا نزيهًا". واستنكرت كذلك ربط اشتراط فتح المكتب بانخراط الفلسطينيين في مفاوضات غير مشروطة مع الاحتلال، داعية القيادة الفلسطينية إلى "رفض هذه الضغوط، وتحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام".[٣١]

أما حركة الجهاد الإسلامي، وفي تصريح صحفي لمسؤول مكتبها الإعلامي داود شهاب، فقد طالبت السلطة الفلسطينية بعدم الاستجابة للضغوط الأمريكية، و"إغلاق الباب في وجه المسيرة السلمية"، منوهة إلى عدد من القرارات التي أقرّها الكونغرس أخيرًا، والتي تستهدف الضغط على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك قوى المقاومة فيه.[٣٢]

وفي حين أكّدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على أن القرار هو "تأكيد على السياسة الأمريكية الثابتة ضد شعبنا وحقوقه"، فإنّها طالبت القيادة الرسمية الفلسطينية بعدم الرضوخ للضغوط الأمريكية، "والقطع مع الأوهام والرهانات على أي دورٍ محايد لها تجاه الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي".[٣٣]

---

[28] . بيان صحفي صادر عن اللجنة المركزية لحركة "فتح"، موقع إعلام فتح: مفوضية الإعلام والثقافة والتعبئة الفكرية، 25 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/V4XSLj

[29] . ردًا على وقف مكتب منظمة التحرير.. «فتح»: تجميد الاتصالات مع واشنطن، موقع صحيفة الشروق المصرية، 22 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/jJHr4q

[30] . الاتصالات مجمدة مع أمريكا منذ قرار إغلاق مكتب المنظمة، موقع وكالة وطن للأنباء، 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/iJ96oX

[31] . تصريح صحفي تعقيبًا على عدم تجديد الخارجية الأمريكية الإذن الدوري للمنظمة بواشنطن، موقع حركة حماس، 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/6AKtDR

[32] . "الجهاد الاسلامي": قرارات الكونغرس دليل على رعاية واشنطن للإرهاب الإسرائيلي، موقع قناة المنار، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/RV6tBj

[33] . فصائل تدين قرار واشنطن إغلاق مكتب المنظمة، موقع المركز الفلسطيني للإعلام، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/LGU9iJ

- **مواقف عربية وإقليمية**

جاءت ردود الأفعال العربية باهتة جدًا، ومستجيبة للاشتراط الأمريكي المعلن. فقد أجرى وزير الخارجية المصري سامح شكري، اتصالًا هاتفيًا مع صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تناول القرار الأمريكي، واستمع فيه شكري لتقييم الجانب الفلسطيني لتفاصيل القرار المشار إليه وخلفيته، وتداعياته المحتملة.[٣٤]

كما أعلنت جامعة الدول العربية عن اتصالات أجراها الأمين العام للجامعة مع الإدارة الأمريكية، تناولت قرار الأخيرة بخصوص مكتب منظمة التحرير في واشنطن.[٣٥] كما أصدر مجلس وزراء الخارجية العرب، في اجتماع طارئ له، بيانًا دعا فيه الإدارة الأمريكية إلى إعادة النظر في قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير، والسماح له باستمرار عمله "بما يؤدي إلى إطلاق مفاوضات سلام فلسطينية إسرائيلية جادة وهادفة، لتحقيق السلام الدائم والعادل".[٣٦]

خاتمة: أهداف القرار وسياقاته

لا شك أن القرار الذي ربط إعادة فتح المكتب، ثم في وقت لاحق ربط رفع القيود عن المكتب، بانخراط الفلسطينيين في مفاوضات شاملة وغير مشروطة مع الإسرائيليين، لم يترك مجالًا كبيرًا لتأويل القرار، إذ بات واضحًا أنه متصل بكل ما يقال عن "صفقة القرن"، وبالضغوط المستمرة على القيادة الفلسطينية، منذ مجيء الرئيس الأمريكي ترامب إلى البيت الأبيض.

ففي قمّة البحر الميت الأخيرة، التي عُقدت في شهر آذار/ مارس من العام الجاري، بدأت تسريبات تتحدث عن ضغوط عربية على الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، لطرح مبادرة سلام جديدة. وقد تأكدت تلك التسريبات بتصريحات لأحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية،[٣٧] وهو ما يبدو أن عبّاس قد تمكن من تجاوزه في حينه.

وكانت صحيفة القدس الفلسطينية قد نشرت في أيلول/ سبتمبر الماضي، وفيما يبدو أنها تسريبات متعمدة من مسؤولين فلسطينيين، ما قالت إنها ورقة مقترحات أمريكية جديدة

---

[34] . شكري يؤكد أهمية استشراف كافة السبل للإبقاء على قنوات الاتصال بين السلطة الوطنية الفلسطينية والإدارة الاميركية، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين أول/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/wWBTS3

[35] . الجامعة العربية تجري اتصالات مع الإدارة الأميركية عقب قرار تعليق عمل مكتب منظمة التحرير بواشنطن، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين أول/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/69rgTh

[36] . وزراء الخارجية العرب يدعون واشنطن لإعادة النظر في قرار إغلاق مكتب منظمة التحرير بواشنطن، موقع وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا"، 19 تشرين أول/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/zkUsvx

[37] . أبو الغيط: الرئيس عباس سيطرح مبادرة سلام جديدة بالقمّة العربية، موقع وكالة معا، 26 آذار/ مارس 2017، https://goo.gl/7ShdXt

ستطرح على الفلسطينيين، "تشطب حلّ الدولتين، ولا تقدّم في أقصى ما تطرحه أكثر من حكم ذاتيّ كامل".[٣٨]

ثمّ تتابعت التسريبات المتشابهة بعد ذلك، ومنها ما كشفته القناة الإسرائيلية الثانية في 18 تشرين ثاني/ نوفمبر، حيث أشارت إلى ما قالت إنها "المبادئ الأساسية لخطة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، للتسوية السياسية بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، والقاضية بإقامة دولة فلسطينية دون إخلاء المستوطنات".[٣٩]

وقد تواترت التسريبات التي تفيد باتصالات سريّة بين بعض الدول العربية، ومنها دول خليجية، و"إسرائيل"، بهدف تأسيس تحالف شرق أوسطي يستهدف التصدّي لإيران، ويتطلب تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، وهو ما يستوجب فرض تسوية ما للقضية الفلسطينية. وفي هذا السياق قيل إن الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس تعرّض لضغوط سعودية للقبول بـ "صفقة القرن".[٤٠]

وبالنظر إلى كل هذه التسريبات، والإشارات الفلسطينية من حركة فتح ومستويات رسمية أخرى، عن ضغوط تتعرّض لها القيادة الفلسطينية، فمن المرجّح أن الخطوة الأمريكية، بخصوص مكتب المنظمة، جاءت في هذا السياق، رغم طابعها الشكلي، إذ سرعان ما تراجع ترامب عن خطوته بالإغلاق، وتحويل القرار إلى اشتراط استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، مما يؤكد الدافع السياسي للقرار، ووجاهة ربطه بسياق الخطة المفترضة، التي يجري ترتيبها بين ترامب و"إسرائيل" وبعض الدول العربية.

وفي حين بات يتضح تمامًا الابتزاز الذي تفرضه الإدارة الأمريكية على القيادة الفلسطينية، وبينما لا تمتلك القيادة الفلسطينية بدائل واضحة، وعلى نحو يجعل بعض المراقبين يستبعدون أن تمتلك هذه القيادة الإرادة الكافية لقلب الطاولة، والرجوع بالقرار إلى الشعب الفلسطيني،[٤١] فإن آخرين يرون أن الابتزاز الأمريكي، وبسبب عنجهيته، سيأتي بنتائج عكسية، و"سيدفع مقدمات إنهاء الانقسام الفلسطيني، واستعادة الوحدة الوطنية، قدمًا... وسيدفع محركات المواجهة السياسية والشعبية الفلسطينية مع الاحتلال".[٤٢] ولكن، وبالنظر إلى تعثر جهود المصالحة الأخيرة، لا يبدو أن هذا الأمر في طور التحقق

---

[38] . شطب حل الدولتين.. وواشنطن تتبنى مواقف نتنياهو: ورقة مقترحات أمريكية تطرح قريبًا وأقصى ما تعرضه على الفلسطينيين "حكم ذاتي كامل"!!، صحيفة القدس الفلسطينية، النسخة الورقية، 9 أيلول/ سبتمبر 2017.

[39] . خطة ترامب: دولة فلسطينية دون إخلاء للمستوطنات، موقع عرب48، 18 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/R1pZsv

[40] . ضغط سعودي على عباس للقبول بصفقة القرن وهذه بنودها، موقع قناة الميادين، 16 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/2SJfrr

[41] . أسامة أبو ارشيد، عن أزمة بعثة منظمة التحرير في واشنطن، موقع صحيفة العربي الجديد، مصدر سابق.

[42] . علي جرادات، الابتزاز الأمريكي للفلسطينيين، موقع صحيفة الخليج الإماراتية، 26 تشرين ثاني/ نوفمبر 2017، https://goo.gl/vJqzXi